نظرة في المجتمع والثقافة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي 1850 –1914م

د. عبد الرزاق توميات

جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)

raziktoum@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2017/12/14 **تاريخ القبول:** 2022/08/17

ملخص:

حاولنا في هذه الدراسة الإشارة إلى المجتمع والثقافة الوطنية الجزائرية زمن الاستعمار الفرنسي في المرحلة الممتدة مابين سنتي 1850 –1914م وهي فترة عرفت تطورات عديدة وعلى مختلف الأصعدة، فقد ضرب الاستعمار بقوة محاولا تفتيت أوصال المجتمع الجزائري والقضاء على الشخصية الوطنية، وبدا ذلك من خلال القوانين التي أصدرها الفرنسيون في فترات مختلفة، أظهرت سبق إصرارهم على استهداف المقومات الروحية للشعب الجزائري واتضح أن السياسة الاستعمارية كانت مُمَنهجة نفذها قادة الحرب الفرنسيون على مدار ستة عقود ونيف من الزمن.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، الثقافة، الاستعمار الفرنسي، الشخصية الوطنية، المقومات الروحية.

***Abstract*:**

We tried to refer in this study to the Algerian society and culture during the French colonization between 1850 – 1914. This era is known for many developments at various levels. The colonial had hit hard, trying to break up the Algerian society and to eliminate the national character. This had began through laws issued by the French in different periods. They showed their determination to target the spiritual component of the Algerian people, and it was obvious that

colonial policy was stuctured and implemented by the French war leaders over six decades.

Keywords: social and cultural enviornment, French colonisation , national personality , spiritual elements.

سعى الاستعمار الفرنسي منذ السنوات الأولى للغزو سنة 1830م إلى اتباع سياسة متطرفة اتجاه الجزائريين على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وسنحاول في هذه الدراسة الإشارة إلى المجتمع والثقافة الوطنية الجزائرية زمن الاستعمار الفرنسي في المرحلة الممتدة مابين سنتي 1850- 1914م.

1- المجتمع:

كانت سياسة الأرض المحروقة التي طبقها بيجو (1841-1847م) لا تزال ماثلة للعيان، فقد أعقبتها مسغبة و جدب و قحط و جراد و هلاك الأنعام سنة 1849م كما تشير المصادر الفرنسية[1]، وتعرض الجزائريون لمعاملات وحشية وُصفت بأنها « ... من البربرية بمكان لا يقل عن طريقة الأمريكيين الأولين مع قبائل الجلود الحمراء..»[2]، وحاول الاستعمار التفريق بين العرب والأمازيغ فأخذ علماؤه يُعِدُّون الدراسات بتكوين الأصل الأمازيغي، فأسسوا في المغرب معهدا للبحوث العليا المغربية للدراسات البربرية وألف طبيبان في تونس كتابا في مقاييس جماجم البربر وسِماتهم العرقية وقارنوها بجماجم الغاليين[3] وحاولوا إقناعهم بأنهم من سلالات أوروبية، واستمرارا في هذه السياسة أشار أحد المختصين في شؤون الأمازيغ و يدعى فيكتور بيكي قائلا: « ... إن العالم المختص في أمور البربر المسيو دوتيه الذي جال بين قبائل البربر، ونوّه بمحاسن وسجايا هذا الشعب البربري وقال إن به مناط الآمال في إفريقيا، إنه شعب يظهر عليه الميل من نفسه إلى المدنية الفرنسية...»[4].

وكمحاولة من الفرنسيين لإخفاء سياستها المتسلطة تجاه الجزائريين والظهور بوجه المشفق عليهم، دعى نابليون الثالث إلى "احترام" حقوق الجزائريين الذي كان يصفهم بالأهالي

ونظّر لسياسته تلك زمـرة من القادة السياسيين والعسكريين وعلى رأس هؤلاء توماس إيربان المعروف بإسماعيل عربان Thomas Ismail Urbain مستشار الحكومة، حين أشعر الإمبراطور نابليون الثالث بخطر سياسة الاستيطان معتبرا أن الجزائريين هم مواطنون فرنسيون ومن حقهم الاحتفاظ بنظامهم الاجتماعي تحت شعار «سياسة تمدين الجزائريين»[5]، لكن هذه السياسة لم يكن الهدف من ورائها فيما يبدو إلا تهدئة الجزائريين الذين غالبا ما يثورون ضد السياسات الظالمة التي ارتكبها العسكريون و المستوطنون على حد سواء.

وحدثت المجاعة العظيمة بين سنتي 1867- 1869م وانتشرت الجوائح والجفاف وغزو الجراد، والأمراض كالتيفوئيد والكوليرا، و«هلك خلق من الناس»[6]، قُدِّر عددهم حسب المصادر الفرنسية بنحو مائتين وخمسين ألف من الجزائريين[7]، واستغل الفرنسيون الفرصة فراحوا تحت مظلة المجاعة يبشرون للمسيحية، وأوكلت مهمة تنفيذ هذا المشروع لأسقف الجزائر الكاردينال لافيجري الذي أنشأ جمعية الآباء البيض التي طافت أنحاء المناطق التي فتكت بها المجاعة والجوائح، حاملين الصليب في أيمانهم والخبز والدواء في شمائلهم، فجمعوا الأيتام والثكالى وحشدوهم في مراكز لعزلهم تمهيدا لسلخهم عن دينهم[8] وأنشأت مراكز لنشر المسيحية في الحراش وبوزريعة بالعاصمة وبطيوة قرب أرزيو بوهران.

وكنتيجة للسياسات الفرنسية الوحشية تراجع عدد سكان الجزائر من مليونين ونصف المليون سنة 1852م إلى مليونين وأربعمائة ألف جزائري سنة 1876م.

ولم يكن إعلان النظام المدني في 9 مارس 1870م بأحسن بالنسبة للجزائريين، إذ كان بداية لمزيد من الإجراءات القمعية بحقهم، فظهر قانون الأهالي المشار إليه سابقا، وإنما نورد بعض بنوده في شقه الاجتماعي، فمن بين المخالفات التي يعاقب عليها القانون الفرنسي هي السكن خارج القرية أو التنقل دون إذن خاص، أو حلول الجزائري خارج مدينته وعدم تسجيل اسمه عند مركز الشرطة خلال 24 ساعة من موعد وصوله، أو إقامة الولائم دون إذن من السلطة[9]، ويشير أحد المؤرخين الفرنسيين إلى هذه القوانين بأنها «تشبه إلى حد بعيد القوانين التي كانت تطبق على الزنوج في جزر الأنتيل»[10].

وفي المقابل قامت الإمبراطورية الثانية بعمليات تهجير واسعة لسكان الألزاس واللورين نحو الجزائر في أعقاب الحرب البروسية الفرنسية، فخلال الفترة الممتدة بين 1871–1882 هُجِّر نحو 347268 مستوطنا، وحصلوا على امتيازات عريضة لم يكونوا ليحلموا بها في مقاطعاتهم بأوربا، واستمر التدفق الاستيطاني خاصة من الأسبان والمالطيين حتى سنة 1900م، وبنيت لهؤلاء 126 قرية استيطانية (11).

وكان ظهور قانون الحالة المدنية في 23 مارس 1882م على عهد الوالي العام لويس تيرمان هو الأخطر على النسيج الاجتماعي للجزائريين فقد سعى المشرفون على المكاتب العربية إلى فرنسة أسماء المدن والقرى وتغيير الألقاب لقطع الوشائج بين الماضي والحاضر وفصل الشعب الجزائري عن أصوله وتغييب وطمس أنسابه وجذوره، وتأثر المجتمع في المدن الكبرى بالسياسات الفرنسية المتعاقبة، وذكر شاهد عيان زار الجزائر في تلك الفترة الحالكة بفساد الأخلاق وانتشار الرشوة والحانات وسوء الطباع(12)، وهو ما يجعلنا أمام واقع اجتماعي أليم، ومع ذلك نرى جول فيري يعلن أنه من واجب فرنسا تحضير الأجناس المتخلفة، وكان ذلك بادرة لمشروع فرنسي واسع النطاق شمل الجزائر ومدغشقر وتونس وبلاد السودان والنيجر وتشاد والهند الصينية، واتضح جليا بعد عقود طويلة من الاستعمار من هو الطرف المتدني والفاسد أخلاقيا، الذي يحتاج إلى دروس تاريخية في التربية والأخلاق البشرية؟

إن ما ارتكبه الفرنسيون بحق الجزائريين دفع بالكثير من الناس بالفرار من "الكفار" فالتجؤوا في بداية الأمر إلى البوادي والقفار، ثم اضطروا مكرهين إلى الهجرة، فقد هاجرت عشرات العائلات من زواوة إلى سوريا عندما أبدى الفرنسيون نوايا توسعية في بلاد القبائل سنة 1263هـ/1847م(13)، وتحدث البعض عن تأثير الأمير عبد القادر الجزائري في الهجرة الجزائرية شطر بلاد الشام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالاستقرار بدمشق شجع الكثير من الجزائريين إلى الذهاب إليها رغم قلة الحيلة والوسيلة، إذ تمكن الأمير من حل مشاكل الكثير منهم بماله الخاص(14).

والواقع أن الهجرة الجزائرية عموما تفاقمت في الفترة الممتدة ما بين 1856– 1860م عن طريق الرسائل المتبادلة بين المهاجرين ومعارفهم، واشتد أُوَارُها منذ 1867م إثر الجوائح

التي اجتاحت البلاد وأدت إلى انتشار المجاعة والأمراض[15]، أما المصادر الفرنسية فأرجعت الأمر إلى شيوخ الطرق الصوفية بزعمها أنهم كانوا وراء هجرة الكثير من السكان نحو المشرق، وهو ما أدى إلى تراجع عدد سكان الجزائر[16]، إن هذا التحليل المضحك أغفل تماما أن الاستعمار و سياساته التعسفية هو العامل الأساس و المؤثر في حركة الهجرة.

واشتهرت هجرات أخرى كهجرة سنة 1888م و 1893م من بلاد القبائل[17] وهجرة سنة 1893م شطر الحجاز، وقدرت أعداد المهاجرين بالمئات[18]، ونزحت عشرات العائلات إلى الأصقاع المجاورة أواخر القرن 19م مثل تونس والمغرب الأقصى وطرابلس الغرب[19]، أما في أوائل القرن العشرين فاشتهرت هجرة الجزائريين نحو فرنسا سنة 1910م لتحسين أوضاعهم المعيشية[20]، وهجرة أهالي تلمسان إلى المشرق سنة 1911م رفضا لقانون التجنيد الإجباري الذي سنته السلطات الفرنسية وأحدث ضجة في أوساط الجزائريين من المثقفين والعامة، وقُدِّر عدد أولئك المهاجرين ثمانمائة شخصا رفضا للخدمة تحت راية الكفار[21].

2– الثقافة:

بعد مضي نحو عقدين من الزمن على الاستعمار الفرنسي للجزائر تناقص عدد المدارس العربية بشكل رهيب، إذ سعت الإدارة الفرنسية إلى القضاء عليها ومصادرة أملاك الأوقاف التي مثلت الرئة التي تتنفس بها المدارس و أرغمت الجزائريين على دفع الضرائب لقاء ما يتعلمونه[22]

ورفض المستوطنون رفضا قاطعا مسألة تعليم الجزائريين ولو كان التعليم فرنسيا، لأن ذلك يُعدُّ في نظرهم أمرا لا يجب أن يحدث[23] ، لكن الدوائر الرسمية الفرنسية كان لها رأي آخر فقد أعلن وزير الحربية الفرنسي أن نشر التعليم بين الجزائريين يجب أن يتم لكن بحذر وضمن أُطر ضيقة، لأن الجهل الأعمى خلّف نوعا من الكراهية تجاه الفرنسيين[24] ، وظهر ذلك واضحا من خلال ردود الأفعال العنيفة المتمثلة في المقاومة المسلحة، وقاد الأمر الفرنسيين إلى السعي من أجل تكوين نخبة مندمجة مع فرنسا قلبا و قالبا[25] ، فشرعوا في تطبيقها على أرض الواقع بإصدار مرسوم 15 جويلية 1850م يقضي بإنشاء مدارس

الجزائر الثلاث تخضع لوزارة الحربية لتعليم اللغتين العربية والفرنسية وتدرس القراءة والكتابة والحساب والأكيال والموازين ويقوم بتدريسها شيخان أحدهما فرنسي يحصل على راتب قدره 1200 فرنكا، والآخر جزائري يحصل على 600 فرنكا، وتخصص مدارس للبنات لتدريس اللغتين معا إضافة إلى الحساب والحياكة و تنال المعلمة الفرنسية مرتبا قدره ألف فرنكا أما الجزائرية فلها 500 فرنكا، كما نص المرسوم على استحداث مدارس عليا في الجزائر ووهران وقسنطينة وهي مراقبة كون «..جميع المدارس بأسرها تكون على يد البريفي، وأنه يخبر سعادة الوالي العام بكيفية أحوالها في كل ثلاثة أشهر ليخبر حضرة وزير الحرب بترتيب السيرة في ذلك»(26) ، ويختار وزير الحرب أيضا الكتب والمناهج التي يجب أن تُلقن في هذه المدارس.

وصدر مرسوم متمم في 30 سبتمبر 1850م يتضمن إنشاء مدارس ثلاث للعلوم العقلية كالنحو والفقه والتوحيد في المدية وتلمسان وقسنطينة لتخريج القضاة والمفاتي، وأجرة المعلم 1100 فرنكا في كل سنة، ويتولى وزير الحرب تعيين المديرين(27) .

ولذلك لا تستغرب عندما رأينا تولي المستشرق أوغست شيربونو مدرس العربية منصب مدير المدرسة العربية بقسنطينة(28) ، وقد كان أحد عيون فرنسا على أساتذة وتلاميذ المدرسة واتضح جليا أن الغرض من إنشائها هو امتصاص التعليم المسجدي، وتحويل الأنظار إلى المدارس الرسمية(29) .

وإذا كان حال الجزائريين هكذا، فإنه لم يكن كذلك عند المستوطنين فهو إجباري لديهم ومتابع بجدية ومجاني ومنظم بقوانين صدرت تباعا، وجرى ربط تعليمهم بذات النظام التعليمي المطبق في فرنسا بموجب القانون الصادر في 16 جوان 1881م القاضي بمجانيته، وقانون 28 مارس 1882م المتعلق بإجباريته للأوربيين، أما الجزائريين فلا يكون إجباريا عليهم إلا حين صدور أمر من الوالي العام(30) ، وإمعانا من الفرنسيين في التضييق على التعليم الإسلامي، أصدروا مرسوما في 18 أكتوبر 1892م، بمنع تشييد مدارس عربية إلا باستصدار رخصة من السلطات، وكانت النتائج وخيمة على طلبة العلم، ففي إحدى التقارير الفرنسية المقدمة أمام مجلس الشيوخ بتاريخ 2 فيفري 1894م، ورد ما يلي «...كان التعليم يشمل في أرض الجزائر جما غفيرا من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة يجلسون حول شيوخ علماء محترمين لا يتلقون عنهم علوم الشريعة وقوانينها فحسب، بل

يتلقون أيضا علوم الرياضيات والأدب والهيئة، فكان نتيجة انتصار أسلحتنا أن تفرق الشيوخ والطلبة...»[31].

وعبّر الشيخ عبد الحميد بن باديس عن تلك الفترة الحالكة من تاريخنا الوطني وكان شاهدا عيانا «...هذا القطر قريبا من الفناء، بل كان في اضطراب مستمر، كان أبناؤنا يومئذ لا يذهبون إلا للمدارس الأجنبية التي لا تعطيهم غالبا من العلم إلا ذلك الفتات...حتى إذا خرجوا منها خرجوا جاهلين دينهم و لغتهم وقوميتهم، وقد ينكرونها»[32]

ويوافق هذا الرأي، رأي المفكر المصري محمد فريد (1868–1919م) الذي زار الجزائر سنة 1901م وتأسف لحال التعليم الإسلامي وأشار أنه «لو استمر الحال على هذا المنوال لحلت الفرنسية في جميع المعاملات، بل ربما تندرس العربية بالمرة مع مضي الزمن ...هُجرت ربوع العلم وخُربت دور الكتب، وصارت الديار مرتعا للجهل والجهلاء...»[33]

ولم يكن وضع الدين الإسلامي بأفضل حال، فالميزانية التي خصصها الفرنسيون له هي الأضعف على الإطلاق[34] ، رغم أن الجزائريين يشكلون الغالبية المطلقة، بينما استأثرت الديانة المسيحية بالنصيب الأوفر، ولم تكن الديانة اليهودية بأقل شأنا[35]، واتضح أن الخاسر الأكبر هم المسلمون.

وشهدت هذه المرحلة صدور عدة قوانين بشأن الديانة الإسلامية، منها قرار لتنظيم الدين الإسلامي في الجزائر ومراقبة نشاط المساجد[36] ، وكان ذلك مقدمة لظهور قانون 1 أكتوبر 1856م الذي جعل من القاضي المسلم مجرد منفذ للأحكام القضائية الفرنسية لا غير، و مرسوم 26 جويلية 1873م الذي حد من صلاحيات القضاة المسلمين، وأعلن الأميرال دو قيدون De Gueydon الحاكم العام (1871–1873م) جهرة بأنه «لا وجود للقاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي إننا لنحن الغالبون »[37] ، وفي 28 أوت 1871م أُلغيت المحاكم الإسلامية في بلاد القبائل، وأضحى العرف والعادات هي السائدة[38] كما تم إلغاء المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي عام 1875م، وجرى تحديد المحاكم الإسلامية من 184 محكمة في السنة المذكورة إلى 61 محكمة فقط عام 1890م[39] ، ويروي أحد الشهود العيان ممن زار الجزائر سنة 1878م أن الفرنسيون عينوا قضاة من أراذل القوم ومن

الأهالي غير الثقاة لا يتقون الرشوة ويشربون الخمر[(40)] ، وظلت القوانين تتداعى، فصدر قانون 7 جوان 1889م المنقح بقرار 25 ماي 1892، يجرد القضاة المسلمين من كل سلطة، وأصبح نظرهم لا يشمل إلا أحكام الزواج والمواريث وتنفيذ أوامر قضاة الصلح الفرنسيين، وخلفت هذه القوانين حالة من الاستياء في أوساط الجزائريين إذ لم تُراع خصوصياتهم، ومنحت الفرنسيين حق التدخل في شؤون إسلامية لا يفقهونها[(41)] ، وتميزت السياسة الاستعمارية القضائية بطابع الاستمرارية مع مطلع قرن 20م ، ومن مظاهرها إنشاء المحاكم القمعية ومحاكم الجنايات التي تختص بمحاكمة الجزائريين وحدهم دون استئناف للأحكام، ثم استحدث العمل بحق الاستئناف لكن جعل الفرنسيون الوصول إليه أمرا مُتعذرا، وهكذا حطم الاستعمار القضاء الشرعي الإسلامي، ولم يبق منه إلا صورة مشوهة وكان ذلك نكبة أضيفت إلى سلسلة النكبات التي حاقت بالبلاد[(42)] .

ولم يكتف الفرنسيون بهذه الإجراءات بل سعوا حثيثا لمصادرة جميع أملاك المسلمين الجزائريين فأقروا قانونا سنة 1901م يضبط كافة الأوقاف الإسلامية التي تقوم بحياة المساجد ورجال الدين والقضاء الإسلامي، فتم ضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية، ولم تبق في الجزائر من أوقاف عامة إسلامية إلا في بلاد ميزاب التي كانت تتمتع بنظام خاص[(43)] .

ومما تجدر الإشارة إليه إصدار الفرنسيين لأوامر بمنع الحج على الجزائريين منذ سنة 1848م (الجمهورية الثانية) رغم علمهم يقينا بأنه ركن من أركان الإسلام، وأوصدوا الأبواب في وجوههم، واشترطوا عليهم الحصول على رخصة من الولاية العامة، وغالبا ما تحججوا بالوباء المتفشي في الحجاز كالطاعون والكوليرا وغيرها من الأسقام التي لا أصل لها في الواقع، إلا أن هذه الأعذار بدت واهية في نظر الكثير من الجزائريين الذين علموا أن هذا الإجراء هو حالة من الحصار المفروض عليهم لئلا يتصلوا بإخوانهم المسلمين في المشرق.

واعترف الأميرال دو قيدون منذ سنة 1871م بأنه لن يسمح للحجاج بالذهاب إلى مكة لأنه يؤثر على طباعهم فيعودون من هناك وقد أُشرِبوا كره الفرنسيين[(44)] ، وظل الوضع كذلك حتى تولى ألفرد شانزي Alfred Chanzy شؤون الولاية العامة (1873–1879م)، فسمح لعدد قليل من الجزائريين بالحج[(45)] ممن رضي لهم قولا وعملا، واستمر

الحظر بصدور منشور سنة 1881م منع على الحجاج الجزائريين الاتصال بالطرق الصوفية التي جهرت بعدائها لفرنسا، وتكرر ذلك سنة 1908م على عهد الوالي شارل جونار (1903–1911م) بسبب ما شهدته بلاد المشرق من أحداث وتداعيات سياسية.

لم يكن الجزائريون في معزل عن الأحداث والتطورات الثقافية، فقد عبرت ردود أفعالهم عن الرغبة في التغيير بما توفر لديهم من وسائل، فظهرت الجمعيات والنوادي مع مطلع العقد التاسع من القرن 19م نذكر منها الجمعية التوفيقية والهلال والرشيدية، ونادي الشباب الجزائري والاتحاد وصالح باي وكانت تقوم بعقد الاجتماعات وتنظيم المحاضرات وتعد ملتقى للمثقفين والمهتمين بالفكر، دعت إلى النهوض بالثقافة الجزائرية والإصلاح الاجتماعي والعمل الخيري، وركزت على التعليم والمساهمة في يقظة الجزائر الثقافية، وكثيرا ما أصدرت نشرات للتعريف بنشاطاتها باللغتين العربية والفرنسية، كما نظمت محاضرات ودعت الأساتذة والعلماء للمشاركة بها[(46)]، لكن القائمين عليها لم يجرؤوا على انتقاد الإدارة الفرنسية رغم أنها سبب تخلف الثقافة الوطنية.

كما سعى الجزائريون إلى تأسيس صحافة وطنية تعبر عن آرائهم بشيء من التحفظ لئلا يثيروا غضب الفرنسيين، فظهرت مع مطلع القرن 20م صحف قليلة، لكنها مؤثرة اتخذت من الجزائر ووهران وقسنطينة مراكز لها شجع على ظهورها المطابع العربية، فعبر الجزائريون عن آرائهم ومواقفهم بعيدا عن الانتقاد الصريح، وممن كتب في تلك الصحف[(47)] موظفون رسميون وأساتذة وقضاة تشبعوا بالثقافة العربية الإسلامية، منهم من خدموا الإدارة الفرنسية بإخلاص كبير ولم يبدو نحوها العداوة والبغضاء.

وتجدر الإشارة إلى تأثير صحف المشرق على الساحة الثقافية الجزائرية ونعني بذلك صحيفة المنار لسان حال فكر الشيخ محمد عبده (1849–1905م) وتلميذه محمد رشيد رضا، فقد كانت تصل أعدادها إلى الجزائر وتأثر بها الأساتذة والعلماء والموظفون الرسميون واعتبرها بعضهم «مدد الحياة .. فإذا انقطع انقطعت الحياة عنا»[(48)]، وظهر من تأثر بالشيخ عبده وربط معه صلات قوية وحصلت بينهم وبينه مراسلات نشرت المنار بعضها بشكل مقتضب[(49)].

وتعدى نشاط الجزائريين حدود بلدهم الموبوء بالاستعمار، فالكثير آثر الهجرة طلبا للعلم في المعاهد الإسلامية كالزيتونة والأزهر والقرويين، واختار بعضهم العودة إلى الجزائر من بوابة التعليم الحر أو الرسمي، بينما آثر آخرون الاستقرار في بلاد المشرق والمغرب وقد تحدث أحدهم عن صحيفة أصدرها جزائريون في الشام دعيت "المهاجر" سنة 1912م[50]، عبرت عن آراء وأفكار وأحوال أولئك المهاجرين وما يخالج مشاعرهم بعدما دفعتهم الظروف مكرهين للهجرة فرارا من الكفار وجحيم الاستعمار.

الهوامش والإحالات

(1)- **المبشر**، عدد 63، (03 جمادي الثانية 1266هـ/15 أفريل 1850م).

(2)- لوثروب ستودارد، **حاضر العالم الإسلامي**، ص 335

(3)- نفسه، ص 108

(4)-Ageron, Histoire de l’Algérie Contemporaine, p 30.

(5)– محمد الصالح بن العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق و تقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1974م، ص ص 54- 55.

(6)- L’Abbé Burzet, Histoire des désastres de l’Algérie 1966-1867-1868, Imprimerie Central Algérienne, Alger 1869, p 65.

(7)- عمار طالبي، **آثار ابن باديس**، ص 51.

(8)- المدني، المصدر سابق، ص 62.

(9)- المدني، هذه هي الجزائر، ص 325.

(10)- Ageron, op cit, p61.

(11)- I bid, pp 43- 49.

(12)- محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، الجزء الرابع، دار صادر بيروت 1885م، ص 15.

(13)- Octave Depont, Xavier Cappaloni, Les Confréries Religieuse Musulmanes, Librairie Adolph Jourdane, Alger 1897, p260.

(14)- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار هومة، الجزائر 2012، ص 24-25

(15)- نفسه، ص ص 16 و 27.

(16)- Depont, Cappaloni, Op cit, p 269.

(17)- هلال، المرجع سابق، ص ص 28-29.

(18)- نفسه، ص 53.

(19)- نفسه، ص 18.

(20)- Ageron, op cit, p 55.

- نذكر أيضا هجرة بعض سكان منطقة القبائل إلى فرنسا 1330هـ/1912م، و قُدِّر عددهم بخمسة آلاف مهاجرا ينظر: جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ص 127

(21)- نفسه، ص 59

(22)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى بيروت 1992م، ص 22 و ما بعدها.

(23)- Ageron, op cit, p 63.

(24)- Gustave Bonnoit, De l'Instruction et de L'Education des Indigènes dans la Province de Constantine, librairie Hachette, Paris 1886, p27

(25)- Bentemp, op cit, p 512.

(26)- المبشر، السنة الثالثة، عدد 71 (7 شوال 1266هـ/ 15 أوت 1850م).

(27)- نفسه، عدد 77 (11 محرم 1267هـ/ 15 أكتوبر 1850).

(28)- نفسه، عدد 85 (14 جمادي الأول 1267هـ/16 مارس 1851م).

(29)- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، ص 127.

(30)- المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م، ص ص 294- 297.

(31)- نفسه، ص 300.

(32)- البصائر، السنة الرابعة، عدد 171 (4 جمادى الأولى 1358هـ/ 22 جوان 1939 م).

(33)- أنور الجندي، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965م، ص 133 نقلا عن جريدة اللواء (17 أكتوبر 1901م).

(34)- Louis Rinn, Marabouts et khouan, Adolf Jourdan Librairie Éditeur, Alger 1894, p 13.

(35)- Charles Robert Ageron, Les Algériens Musulman et la France 1871 - 1919, Tome 1er, presse universitaires de France, paris 1968, p314.

(36)- Bontemps, op cit, p 501.

(37)- Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, p 61.

(38)- Ibid, p 62.

(39)- Ibid.

(40)- بيرم التونسي، صفوة الاعتبار، ص 18.

(41)- الشهاب، المجلد الأول، الجزء الثاني، أفريل 1937م.

(42)- المدني، هذه هي الجزائر، ص ص 138- 139.

(43)- المدني، كتاب الجزائر، ص 65.

(44)- Ageron, Les Algériens Musulmans…, p 298-301.

(45)- Ibid, p 310.

(46)- Ibid.

(47)- سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص ص 137–140.

(48)- محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الفضيلة بيروت 2006م، ص 872.

(49)- المنار، المجلد السادس، ج23، (1 ذي الحجة 1321هـ/ 18 فيفري 1903م)، ص 917- 918

(50)- هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام،ص 16.